مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٣٥٤ - ٣٧٣
ISSN: 2222-6583

تحليل التجارة الخارجية للعراق مع بعض الدول المجاورة (ايران وسوريا)

Analysis of Iraq's foreign trade with some neighboring countries (Iran and Syria)

الباحث سرمد محمد مهدي حسن، أ.د خليل محمد شهاب الجبوري

الجامعة العراقية – كلية الادارة والاقتصاد –قسم العلوم المالية والمصرفية

E-Mail:sarmadmohammed4@gmail.com
Khlil.aljbory@gmail.com

المستخلص:

تستحوذ التجارة الخارجية العراقية على أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي وتشكل نسبة مهمة جداً من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) له، وان مدى امكانية انتفاع العراق من علاقته التجارية او من عدمه في ظل واقعه التجاري مع بعض دول الجوار (ايران وسوريا)، ومدى وجود تأثير للاستيرادات والصادرات في الناتج المحلي الاجمالي العراقي والذي يتباين بين تجارته مع تلك الدول، حيث يتم قياس العلاقات التجارية وتحليلها بين العراق مع بعض دول الجوار (ايران وسوريا) وبناء نموذج قياسي لاختبار هذه العلاقة وتأثيرها في الناتج المحلي الإجمالي، وتتأتى اهمية هذه الدراسة من اهمية العلاقات التجارية لاسيما الصادرات والاستيرادات غير السلعية مع ايران وسوريا ضمن اطار الدول المجاورة للعراق، فيما يخص النتائج التي تم الحصول عليها من خلال لبعض الدول الجوار (ايران وسوريا، اذ تبين ان هناك تأثير للاستيرادات من ايران في الناتج المحلي الإجمالي؛ بسبب الأسعار المخفضة واستخدام سياسة الإغراق في السوق المحلية، وفيما يخص النتائج التي تم الحصول عليها من خلال صادرات بعض دول الجوار (ايران وسوريا) اذ تبين ان ليس لها تأثير في الناتج المحلي الاجمالي؛ بسبب ضعف البنية التحتية و محدودية المنتجات المحلية التي يصدرها البلد.

Abstract:

occupies great importance in the Iraqi economy and constitutes a very important percentage of its gross domestic product (GDP), and the extent to which Iraq can benefit from its commercial relationship or not in light of its commercial reality with some neighboring countries (Iran and Syria), and the extent to which there is an impact on imports And exports on the Iraqi gross domestic product, which varies between its trade with those countries، Where the trade relations between Iraq with some neighboring countries (Iran and Syria) are measured and analyzed and a standard model is built to test this relationship and its impact on the gross domestic produc , with regard to the results obtained through some neighboring countries (Iran and Syria, as it was found that there is an impact of imports from Iran on the gross domestic product, due to reduced prices and the use of the dumping policy in the local market, and with regard to the results obtained through exports For some neighboring countries (Iran and Syria), it was found that they do not have an impact on the GDP, due to the weak infrastructure and the limited local products exported by the country.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٣٥٤ - ٣٧٣
ISSN: 2222-6583

المقدمة:

يُعاني العراق كغيره من الدول النامية من مشكلة ضعف القدرات عن المنافسة الاقتصادية على وفق مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والادارية والفنية. الخ، وقد تمثل ذلك الضعف في مختلف القطاعات الاقتصاد الاساسية(قطاع التجارة، وقطاع الصناعة، وقطاع الزراعة والخدمات).

تستحوذ التجارة الخارجية العراقية على أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي وتشكل نسبة مهمة جداً من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في الاقتصادي تأثير الانفتاح له، لذلك يظهر بشكل واضح مدى السوق الخارجية، اذ ان مؤشري كل من نسبة الاستيراد من الناتج المحلي الاجمالي والتبعية الخارجية للاقتصاد العراقي يعكسان درجة الارتباط العالي بتلك السوق، الامر الذي يكشف مدى ارتباط الاقتصاد العراقي باقتصاديات الدول المتقدمة بواسطة التجارة العالمية، لاستحواذ التجارة مع تلك الدول على النشاط التجاري للعراق تصديراً واستيراداً، وتعددت الدراسات في الدول النامية ومنها العراق إذ اكتسبت العلاقات التجارية مع بعض الدول المجاورة (ايران وسوريا)، وان أهمية في التحليل التجاري لاسيما في السنوات الأخيرة، وكانت ذات أهمية نسبية في توزيعات الموقع الجغرافي للتجارة الخارجية للعراق مقارنة بدول العالم، إذ سجل قطاع التجارة الخارجية، وخاصة الواردات، قيما عالية(خاصة المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، وغير الغذائية) بحيث أصبحت معتمدة اقتصاديًا، مما سيؤثر سلبًا على برامج التنمية الاقتصادية في العراق، بينما استمرت الصادرات في تقلبها وتراجع في قيمها، مما انعكس سلبا على وضع الاقتصاد العراقي على الرغم من القدرات التي تؤهلها لتصبح قوة اقتصادية في المنطقة، مما جعلها تعتمد على قطاع واحد وهو النفط لتمويل احتياجاتها المالية.

كلمات المفتاحية : التجارة الدولية ، الصادرات والاستيرادات

المبحث الاول: مفهوم وأهمية التجارة الدولية، أسباب وخصائص التجارة الدولية

1) مشكلة البحث:

مدى امكانية انتفاع العراق من علاقته التجارية او من عدمه في ظل واقعه التجاري مع بعض دول الجوار (ايران وسوريا) ؟

٢) فرضية البحث:

وجود تأثير للاستيرادات والصادرات على الناتج المحلي الاجمالي العراقي والذي يتباين بين تجارته مع ايران وسوريا

٣) هدف البحث: يمكن تلخيص هدف البحث بالنقاط الاتية :

قياس العلاقات التجارية وتحليلها بين العراق مع (ايران وسوريا) وبناء نموذج قياسي لاختبار هذه العلاقة وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي.

٤) اهمية البحث:

تتأتى اهمية هذه الدراسة من اهمية العلاقات التجارية وخاصة الصادرات والاستيرادات غير السلعية مع ايران وسوريا ضمن اطار الدول المجاورة للعراق، وان تحول العراق من اقتصاد مخطط الى اقتصاد السوق بعد ٢٠٠٣ وتبتغيه سياسة الانفتاح التجاري على الاسواق العالمية، وهذا يؤثر في حجم التحديات في ظل واقع اقتصادي يسوده اقتصاد احادي يعتمد على النفط في تمويل قطاعاته الاقتصادية

٥) منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الوصفي للعلاقة التجارية بين العراق وبعض دول الجوار (ايران وسوريا) ، وطرائق إحصائية ومعيارية حديثة للتعريف وقياس الأثر المتوقع للعلاقات التجارية للعراق مع ايران وسوريا متمثلة في متغيراته (الصادرات والواردات غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي والايراد الجمركي) وكذلك استخدام نموذج التكامل المشترك واستفد منه التنبؤات والمحاكاة على البرامج القياسية (e-views ١٢).

٦) **هيكلية البحث** : للوصول الى هدف البحث، فقد تم تقسيمة لثلاث مباحث ، جاء الاول للحديث عن الاطار مفهوم وأهمية العلاقات التجارية الدولية ، في حين تناول المبحث الثاني تحليل وصفي للعلاقات التجارية العراقيه مع بعض الدول الجوار(ايران وسوريا)، اما المبحث الثالث كرس تحليل المتغيرات الاقتصادية بأسلوب قياسي لتلك الدول.

المطلب الأول/ مفهوم وأهمية التجارة الدولية:

اولا: مفهوم التجارة الدولية: تُعد التجارة الخارجية من النشاطات الأساسية المهمة في علاقات أيّ دولةٍ من الدول؛ لما لها من اهمية كبيرة في علاقات المجتمعات مع بعضها البعض وتواصلها وتفاعلها، وذلك ببيع الفائض من الإنتاج المحلي، وتجهيز أغلب المتطلبات التي يحتاجها المجتمع من الخدمات والسلع الأساسية التي يحتاجها السوق المحلي، وبالتالي فهي توفر منافع متبادلة للأطراف المشاركة كافة في التجارة الدولية.

وتتواصل دول العالم مع بعضها البعض بالعلاقات التي بينها سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية، وبما أنَّ العلاقات الاقتصادية تُعدّ علاقات حيوية ونشطة لذا فإنّها تتعرض للعديد من العوامل والظروف المختلفة التي تواجهها في مختلف المناسبات.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٣٥٤ - ٣٧٣
ISSN: 2222-6583

لذا يجب على أيّ دولةٍ أنْ تؤسّس علاقات جيدة بل رصينة مع مختلف دول العالم ولاسيما دول الجوار والقريبة منها؛ لأنَّ الدول بشكلٍ عامٍ تتأثر بظروف الدول التي تحيط بها بشكلٍ خاصٍ، لذا فإنَّ تطور أيّ دولةٍ من الدول ونجاحها وبالأخص في المجال الاقتصادي يعتمد بالدرجة الأساس على مدى علاقاتها بتلك الدول.

ثانياً: أهمية العلاقات التجارية الدولية:

تُعدّ التجارة الدولية أحد الفروع في علم الاقتصاد ولها الدور الكبير والفاعل على مستوى الدول المتقدمة ودول العالم الثالث، ونبيّن هذه الأهمية من ذكر أبرزها:

١) دراسة العلاقات التجارية الدولية طريقة عمل نظام الاقتصاد الذي يستند على التبادل التجاري ما بين الدول، وأنّ ما تنتجهُ أيّ دولةٍ له أهمية كبيرة بالنسبة إلى هذه الدولة أو دولٍ أخرى لأنَّه يمثّل أمناً غذائيًا لها ومن ثم فإنَّ فهم المشاكل الاقتصادية من ركودٍ أو تضخمٍ أو غيرهما تبيّن مدى ترابط الاقتصاديات العالمية ودرجة هذا الترابط وثمة أسبابٍ أخرى تفسّر طبيعة ودرجة الاقتصاد العالمي، وتعدّ العلاقات التجارية الدولية وسيلة تبادل للشعوب العالمية والتعرف على بعضها البعض وسهولة استعمالها.(الشافعي ،2005: ٥)

للعلاقات التجارية الدولية دورٌ كبيرٌ بالنسبة إلى الدول المتقدمة والدول النامية، فالدول المتقدمة تخصص القسم الكبير من إنتاجها الفائض لتصدّره إلى الدول الأخرى، أي: أنَّ حاجة أسواق تلك الدول لهذه المنتجات كبيرةٌ، إما الدول النامية فتعمل التجارة الخارجية على تأمين احتياجاتها من المنتجات الأساسية والمستلزمات التنموية وتدعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، (نوري ،١٩٨٥:

المطلب ثاني: أسباب وخصائص التجارة الخارجية

اولاً: أسباب قيام التجارة الخارجية

إنَ الندرة النسبية لعناصر الإنتاج مقارنة بالنمو السكاني المتزايد جعل هذه العناصر غير قادرة على تغطيه احتياجات الإنتاج والاستهلاك، ومن ثم يتم اللجوء إلى التجارة الخارجية لسدّ العجز في تلك الاحتياجات للسكان، تمامًا مثل: الميول، والأذواق المختلفة للمستهلكين في كمية ونوعية السلعة التي تتطلب الإغراء من خلال التبادل التجاري. (البياتي والشمري،2009: 42)

التفاوت التكنولوجي في أمثلية استخدام الموارد الاقتصادية من بلد إلى أخر، في ظروف مثالية تكون عالية مستوى الاستخدام التكنولوجي، ومن ثم يؤدي التقدم التكنولوجي إلى ارتفاع الإنتاج كمًا ونوعًا، ممّا يحفز المنتجات المحلية على المنافسة بين سلع

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٣٥٤ - ٣٧٣
ISSN: 2222-6583

الدول الأخرى بواسطة التجارة الخارجية، وعلى اختلاف ذلك حينما يكون انخفاض مستوى التكنولوجيا وسوء الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية. (جويد،٢٠١٣: ١٧١)

فروقات الاسعار: اختلاف في نفقات الانتاج يؤثر في اسعار السلع ، ومن ثم يُمكن بلد في العالم يمتلك كل الموارد بصورة وافرة لإنتاج السلع والخدمات كافة التي تلبي احتياجاتها، وحتى على افتراض أن التخصص والتجارة الخارجية سيزيدان من رفاهية البلاد، ونعني بالتخصص: أنَّ الدولة تركز مواردها الموجودة وتتخصص في إنتاج سلعةٍ زراعيةٍ أو صناعيةٍ معينةٍ، والتبادل السلعي مع الدول الأخرى التي تنتج سلعًا أخرى، لذا فإن التخصص يعني إنتاج المنتج وتقديمه إلى السوق بشكلٍ أكبر من السوق الداخلي في الدولة (أي: يشمل أقاليم الدولة كميًا أو للتصدير خارج حدود الدولة) مع تجاوب هذا التخصص مع الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية في تلك الدولة.(دبس ، ٢٠٠٢ :٢٠٦).

ثانياً: خصائص العلاقات التجارية الدولية:

للعلاقات التجارية الدولية مجموعة من الخصائص تميزها عن العلاقات التجارية الوطنية، على النحو الآتي: -

١. الاختلاف في طبيعة الأسواق بين الدول: وهو من العوامل التي لها تأثيرٌ بارز في طبيعة التبادل التجاري الدولي، وتعبير "الأسواق المختلفة" يشير إلى ثلاثة معاني مختلفة وهي:

الاختلاف الطبيعي أو المكتسب للمستهلكين بين البلدان، مثل: الاختلاف في المزاج، والميول، والبيئة، والأذواق، ممّا يؤدي إلى تفضيلهم لسلعٍ وخدماتٍ دون أخرى، والأمر لا يقتصر على تفضيل الأفراد لسلعٍ مختلفةٍ، بل يشمل أيضًا الاختلاف في السلعة الواحدة، إذ يفضّل المجتمع لونًا أو شكلًا معينًا على لونٍ وشكلٍ آخر للسلعة نفسها، ونتيجة ذلك فإنَّ ما ينفع لمجتمعٍ واحدٍ قد لا ينفع للمجتمعات الأخرى. (حشيش،1978 :8).

لا تفرض الحكومة عادةً في الغالب حواجز على شحن البضائع داخل حدود الدولة والشركات في منطقةٍ معينةٍ، تنافس شركات أخرى في منطقة أخرى في البلد نفسه من دون أيّه حمايةٍ حكوميةٍ على شكل حصصٍ أو تعريفاتٍ جمركيةٍ أما بالنسبة إلى الدول الأخرى، فيتعامل الاقتصاد مع هذا الأمر بتحديد الحصص والتعريفة الجمركية وغيرها من الحواجز التي تفرضها الحكومة على التجارة الخارجية، فهي حقوق عالمية للدولة في تجارتها الخارجية.(Robert M. Dunn & John H. Mutti،2004:7).

للأسواق العالمية القدرة العالية على المنافسة أكثر من الأسواق المحلية، ممّا يعني أنّ المنتج الموجود في السوق المحلي ويُعمل به يتمتّع بمرونةٍ معينةٍ في الطلب وهو يتبع سياسة إنتاج وتسويق تتماشى مع طبيعة هذا السوق، في هذه الحالة يحاول الخروج من نطاق هذا السوق للدخول في سوقٍ أخرى بالنسبة إلى السلعة التي ينتجها، فيواجه سوقًا تتمتع بمرونة طلبٍ أعلى، ومن ثمّ يتوجب عليه تعديل سياسة الأسعار الخاصة به، بما يتناسب مع ظروف هذه السوق، ويكون من الضروري أنْ يتبع سياسة التمييز السعري، ليلجأ إلى بيع السلعة في السوق العالمي بسعرٍ مختلفٍ عن السعر الذي تباع به في السوق المحلي. ومن أهم العوامل التي تسبب مثل هذا الاختلاف في مرونة الطلب هي مجموعة الحواجز الطبيعية، والسياسية، والاقتصادية التي تواجهها السلعة عند انتقالها بين الدول المختلفة. (حشيش،1978: 8)

٢. الاختلاف في قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال: يتمتع العمال في المنطقة نفسها بحرية التنقل من مكانٍ إلى آخر وبنفقات نقلٍ بسيطةٍ، أما بالنسبة إلى انتقال العمال من دولةٍ إلى أخرى فهي تحدّد بتكاليف الهجرة، أي: مصاريف انتقال العامل نفسه وأسرته ثم مصاريفه في المدة التي تكون بين هجرته وتاريخ الحصول على عمله، إذ إنَّ المصروفات التي يحتاج إلى تكييفها في المنطقة الجديدة؛ بسبب قوانين الهجرة التي انتشرت في معظم دول العالم، أما بالنسبة رأس المال فانه ينتقل من منطقةٍ إلى أخرى على وفق معدل الربح المتوقع ومعدل الفائدة. (عجمية،1980: 11)

٣. النظم المالية والنقدية المختلفة: يمكن للمقيمين في مناطق مختلفة داخل البلد نفسه استعمال عملةٍ واحدةٍ في معاملاتهم التجارية؛ لعدم وجود قوانين أو قيودٍ مفروضةٍ على حركة العملة داخل مناطق الدولة الواحدة، في حين نجد أنَّ المعاملات التجارية التي تجرى على المستوى الدولي تخضع لقيود وسياقات تمنع حرية حركة العملة أو تحدّها؛ بسبب أنَّ لكلّ دولةٍ نظامًا نقديًا وعملةً خاصةً بها، ممّا يدلّ على أنَّ المعاملات التجارية الدولية محاطة بالمخاطر على عكس المعاملات التجارية الداخلية. (الصوص، 23:2012)

٤. الاختلاف في النظام الاقتصادي والسياسي والقانوني والاجتماعي: وهذا الاختلاف يرجع بين الدول إلى اختلاف الأهداف الوطنية لكلّ دولةٍ، وينتج من ذلك السياسات المختلفة التي تخضع لها كل دولة للسياسة الضريبية ويتم

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٣٥٤ - ٣٧٣
ISSN: 2222-6583

تسويقها داخل مجتمع متجانس نسبيًا، إلا أنَّ الوضع يختلف حينما تخرج هذه السلعة خارج حدود البلد إلى الأسواق الخارجية حيث السياسة الضريبية، والقوانين، والاستهلاك، واختلاف الأنماط. (محمد،16:2013).

٥. إمكانية تحقيق التراكم عبر التجارة الخارجية، وهو فرق جوهري بين نشاط التجارة الخارجية والتجارة الداخلية، ففي التجارة الخارجية التي تجري بين الدول المختلفة من حيث الإنتاجية وفي عملية التبادل التجاري، يتم تطبيق قانون القيمة على المستوى الدولي مما يساعد على تحقيق توزيع الثروة الوطنية بين دولةٍ وأخرى، في حين تتمّ التجارة الداخلية ضمن فروع الاقتصاد الوطني، والاختلاف في مستوى الإنتاجية ضمن فروعها لا يساعد في تكوين تراكمٍ داخل الدولة الواحدة، وهذا الاختلاف ينعكس بالتالي في المساواة لمجموع أسعار السلع مع قيمها داخل البلد نفسه.(كنونه،15:1978)

المطلب الثالث: مزايا التبادل الدولي

١. تسهم التجارة في إنشاء التوازن وتحقيقه على الصعيدين (المحلي والدولي) بواسطة تحقيق الأسعار المتوازنة لعنصر الانتاج ورفع الدخول الحقيقي للدول التي تسهم في التجارة، والاستخدام الأمثل للموارد (زيادة الأجور بصورةٍ نسبيةٍ للدول الكثيفة العمل والتقليل في الدول النادرة العمالة).

٢. تحفّز التجارة بصورةٍ رئيسة النمو الاقتصادي، فهي ترفع من الاستهلاك المحلي وتزيد من المخرجات الدولية، وتؤدي إلى انفتاح الأسواق للعالم وهذا الأمر تفتقر إليه أغلب دول العالم الثالث.

٣. تشجع التجارة الدول في تحقيق التنمية بمكافأة وتحفيز قطاعات الاقتصاد (الصناعي، والزراعي، والخدمي) التي تكون لدى الدول ميزة نسبية.

٤. يتم تحديد الأسعار العالمية وحجم التجارة وتكاليف الإنتاج في عالم تجارة السوق المفتوح، والتي توفر زيادة الرفاهية الاقتصادية على الدول إتباع الأساليب التي تمليها مبادئ الميزة النسبية، ولا تحاول التدخل في آليات السوق.

٥. لزيادة النمو والتنمية فإنَّ من الضروري وجود سياسة عالمية لتحرير التجارة، في الحالات جميعًا، ويتمّ التأكيد على التوجيه الذاتي القائم على الفصل الجزئي أو الافتقار إلى التكامل على أنّه شيءٌ أدنى من الناحية الاقتصادية، وينبغي تشجيع الانخراط في عالم حرية التجارة غير المحدودة. (عبد الرزاق، 2010: 43)

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٣٥٤ - ٣٧٣
ISSN: 2222-6583

٦. توفر التجارة الخارجية حجمًا كبيرًا من الإنتاج، ويتم تحقيق إمكانية أفضل للمنتجين باستعمال الأساليب الإنتاجية المتقدمة التي يتمّ فيها استغلال قدرٍ كبيرٍ من رأس المال الإنتاجي. (القريشي،2014: 61)

المبحث الثاني: تحليل العلاقات التجارية (ايران وسوريا)

المطلب الاول الاستيرادات العراق مع ايران وسوريا

تعد زيادة التدفقات (السلع المنظورة) نتيجة تفعيل حجم التبادل وإبرام الاتفاقيات التجارية بعد (٢٠٠٣ م) مع الدول (سوريا وإيران)؛ وذلك سبب تغير نظام سياسي وانفتاح الاقتصادي للعراق مع اغلب الدول العالم، سوف يتم تحليل قيم الاستيرادات للعراق مع دول المشار إليها آنفا في جدول (١)، كما يأتي:

جدول (١) قيم الاستيرادات العراقية مع ايران وسوريا (مليون دينار)

السنة	إيران		سوريا		مجموع القيم	معدل النمو
	قيمة الاستيرادات	أهمية النسبية %	قيمة الاستيرادات	أهمية النسبية %		
2003	12.5	85.6	2.1	14.4	14.6	0
2004	1324.8	85.0	234.1	15.0	1558.9	10577.4
2005	177442.2	42.8	237384.4	57.2	414826.6	26510.2
2006	508191.6	26.6	1402010.4	73.4	1910202	360.5
2007	2849.7	13.7	17896.5	86.3	20746.2	-98.9
2008	3262.1	3.7	85198	96.3	88460.1	326.4
2009	31868	14.2	193165	85.8	225033	154.4
2010	612350.3	14.4	3654408.5	85.6	4266759	1796.1
2011	1150403.5	60.9	738376.9	39.1	1888780	-55.7

2012	600086.2	64.6	328728	35.4	928814.2	-50.8
2013	861808.9	76.5	264399.6	23.5	1126209	21.3
2014	7001430.6	96.1	282939.4	3.9	7284370	546.8
2015	2554668.5	99.7	6518.9	0.3	2561187	-64.8
2016	2228039.3	89.3	267662.5	10.7	2495702	-2.6
2017	10368476	99.8	24849.776	0.2	10393325	316.4
2018	48163439	99.9	26823.533	0.1	48190262	363.7
2019	3075853.4	97.4	81392.753	2.6	3157246	-93.4
2020	1526217.1	99.8	3064.062	0.2	1529281	-51.6
المعدل	78867723	65.0	7615054	35.0	86482778	2385.6

المصـــدر : اســـتـــخـــرجت القـــيم من لدن الباحث بالاعتـــماد على : وزارة التـــخـــطيط ، الجهاز المركزي للإحصـــاء ، المجموعة الإحصـــائية الســـنوية للســـنوات (2003-2020)، العراق، وإحصـــاءات البنك المركزي العراقي لســـنة 2004،معدل النمو =الســـنة المقـــارنة-الســـنة الأســـاس/ســـنة الأســـاس *100

نلاحظ من خـــلال الجدول (١) إن حجم الاســـتـــيرادات المتـــدفقـــة من دولة إيران وســـوريا إلى العراق في حالة تـــصـــاعدية، فقـــد بلغت قـــيم الاســـتـــيرادات من إيران (١٢.٥)مليون دينار بأهمية نســـبية(٨٥.٦ %) تـــلتـــها ســـوريا بمقـــدار(٢.١) مليون دينار وبنســـبة (١٤.٤ %) ،إما في عام (٢٠٠٥) شـــهد زيادة في معدل نمو بحدود (26510.21) عن الاســـتـــيرادات نتـــيجة تـــحســـن العلاقـــات التـــجارية بين

العراق وهاتين الدولتين بعد انقطاع تلك العلاقات التي استمرت سنين طويلة ؛وذلك بسبب تغير النظام السابق ، أما عام (٢٠٠٧) احتلت سوريا المرتبة الأولى بمقدار (١٧٨٩٦.٥)مليون دينار بنسبة (٨٦.٣%) وتلتها إيران بقيمة (٢٨٤٩.٧)مليون دينار وبنسبة (١٣.٧) بمعدل نمو سالب حوالي (٩٨.٩-%) لنفس السنة، ثم شهد معدل نمو ارتفاع بشكل تدريجي لعامين (٢٠٠٩م) و(٢٠١٠م) بحدود(١٥٤%)و(١٧٩٦.١%) ومن ثم ؛سبب تعزيز العلاقات التجارية فضلا عن زيادة الطلب المحلي على بضائع الإيرانية وسوريا ،أما عام (٢٠١١) استأثرت إيران بالمرتبة الأولى بقيمة (1150403.5)مليون دينار وتلتها سوريا بمقدار (738376.9)مليون دينار وبنسبة(60.9%)و(39.1%) على التوالي ، شهد ارتفاع ملحوظ للاستيرادات الإيرانية بشكل تدريجي لعامين(٢٠١٣)و(٢٠١٤) حيث بلغ معدل النمو(٢١.٣%) و(546.8%) على التوالي ، وفي العام (٢٠١٥) انخفض معدل النمو (64.8-%) وحيث استحوذت ايران على الاستيرادات بقيمة (2554668.5) مليون دينار وبنسبة (99.7%) وتلتها سوريا بقيمة (6518.9) مليون دينار ،وفي عامين (٢٠١٧) و(٢٠١٨) ارتفاع الطلب على الاستيرادات نتيجة الاستقرار الأمني ،حيث كان معدل النمو (٣١٦.٤%) و(363.7%) على التوالي ، لكن في العام (٢٠١٩) شهد انخفاض بمعدل نمو سالب حوالي (93.4-%)؛وذلك بسبب انتشار وباء كورونا وحكام الدول على منافذ الحدودية من إجراءات وقائية ، حيث احتلت إيران المرتبة الأولى بمقدار (3075853.4) مليون دينار وبنسبة (٧٩.٤) ثم احتلت سوريا المرتبة التي تليها بقيمة (81392.753) مليون دينار وبنسبة ٢.٦)، وان تراجع الاستيرادات السورية ؛بسبب تأزم الوضع الأمني في بلدهم على مدار السنوات السابقة ، أما في عام (٢٠٢٠) شهد انخفاضاً أيضا بمعدل النمو سالب بحدود (٥١.٦%-) ؛وذلك بسبب انعكاس وباء كورونا على الاقتصاد وتخفيض سعر الصرف العملة الوطنية أمام الدولار، من خلال متابعة المؤشرات الاقتصادية التي تم ذكرها آنفا شكل (١) يبين الاهمية النسبية للاستيرادات العراقية للدول غير المنضمة الى منظمة التجارة العالمية

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٣٥٤ - ٣٧٣
ISSN: 2222-6583

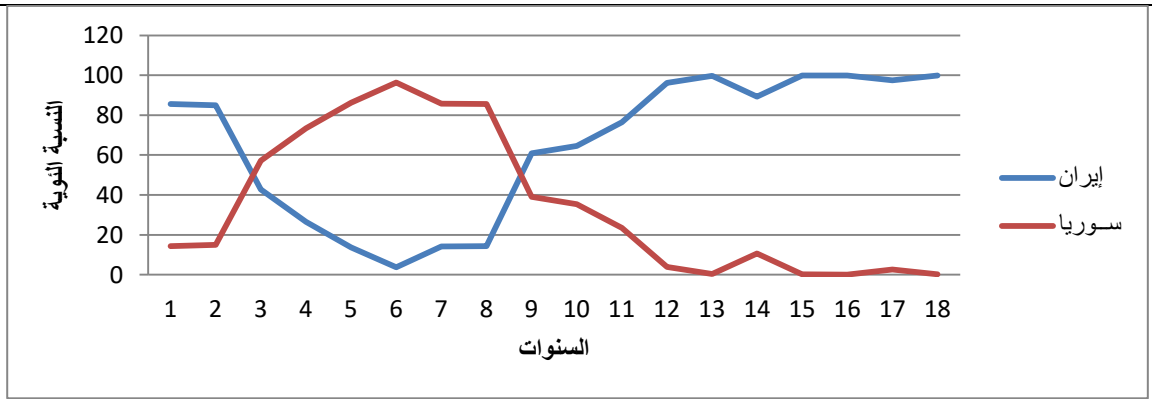

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (١)

المطلب الاول) صـــادرات العراق مع دول ايران وسوريا:

تُـعد العلاقـات التـجارية بين العراق ودول سـوريا وإيران التي تـربطهم علاقـات اقـتـصـادية واسـعة واتـفاقـيات تـجارية، لاسيما بعد (٢٠٠٣ م) بعد تـغير (النظام السـابق) وتـحسـن العلاقـات السـياسـية والاقـتـصـادية مع إيران وسـوريا، ومن خـلال جدول (٢) سـيتـم تـحليل قـيم الصـادرات العراقـية مع بعض دول الجوار.

جدول (٢)قـيم الصـادرات العراقـية مع دول ايران وسوريا

السـنة		إيران		سـوريا		مجموع القـيم	معدل النمو الكلي
	الناتج المحلي الاجمالي	قـيمة الصـادرات	النسـبة %	قـيمة الصـادرات	النسـبة %		
2003	29585788.60	1.8	9.9	16.4	90.1	18.2	0.0
2004	29585788.60	2.6	26.8	7.11	73.2	9.71	-39.3
2005	29585788.60	1.86	1.5	122.9	98.5	124.76	872.4
2006	29585788.60	1.42	6.5	20.5	93.5	21.92	-78.5
2007	29585788.60	38.8	0.1	68011.9	99.9	68050.7	342798.7
2008	29585788.60	467.6	0.3	136823.4	99.7	137291	49.1
2009	29585788.60	13171.3	11.3	103197	88.7	116368.3	-19.4
2010	29585788.60	7.4	0.0	115033.8	100.0	115041.2	37.4
2011	29585788.60	704.7	0.6	124784.4	99.4	125489.1	11.8
2012	29585788.60	14.3	0.0	113804.7	100.0	113819	19.9
2013	29585788.60	26246.9	30.3	60518	69.7	86764.9	-29.4

2014	29585788.60	206	0.5	39498.1	99.5	39704.1	-62.3
2015	29585788.60	192.5	7.3	2438.7	92.7	2631.2	-87.9
2016	29585788.60	400.2	100.0	0	0.0	400.2	-93.9
2017	29585788.60	848.3	100.0	0	0.0	848.3	554.2
2018	29585788.60	26.595	3.1	821.4959	96.9	848.0909	47.5
2019	29585788.60	12146.43	61.2	7699.052	38.8	19845.48	360.4
2020	29585788.60	18361.97	66.4	9287.565	33.6	27649.53	39.6
المعدل		72840.67	8.5	782085	91.5	854925.7	20257.7

المصدر: استخرجت القيم من لدن الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، جهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (2003-2020)، العراق، وإحصاءات البنك المركزي العراق لسنة 2004

حيث بلغت الصادرات العراقية لدولة سوريا عام (2003) ما مقداره(16.4) مليون دينار وبنسبة(90.1%)إما إيران كان اقل حجم الصادرات بحدود (1.8) مليون دينار وبنسبة(9.9%)، ثم شهد ارتفاع طفيف تدريجي في الصادرات إيران عام (2004)بمقدار(2.6) مليون دينار وتلتها سوريا بحدود(7.11) وبمعدل نمو سالب لهذا العام(39.3-%)، ثم شهد ارتفاع في قيم الصادرات لسنة (2007) و(٢٠٠٨) واستحوذت الحصة الأعلى لسوريا بمقدار(٦٨٠١١.٩) و(١٣٦٨٢٣.٤) مليون دينار على توالي ثم تلتها إيران بمقدار (38.8) و(٤٦٧.٦) مليون دينار لنفس العام، واستحوذت سوريا بأهمية نسبية بزياده طفيفة بحدود(٠.١)، واستمر الارتفاع تدريجا لسوريا (2010) و(2011) وبمقدار (١١٥٠٣٣.٨) و (١٢٤٧٨٤.٤) مليون دينار لعاميين متتالين، ثم تذبذب في الصادرات كلا الدولتين بين ارتفاع وانخفاض، إذ كانت حصة سوريا من الصادرات العراقية لعام (2014) بمقدار (39498.1) وبأهمية نسبيه بحدود (99.5) وإما إيران قد بلغت قيمتها (206) وحصلت المرتبة الثانية لنفس السنة، ولكن عام (2019) قد حصلت المرتبة الأولى بمقدار (12146.43) وبأهمية نسبية بلغت(61.2%) وتلتها سوريا بمقدار(7699.052) مليون دينار وبأهمية نسبية (38.8%)،واستمر بزيادة الصادرات لدول غير منضمة بالرغم انتشار وباء كورونا وتحافظ اغلب الدول على حدودها، ولكن استمر تدفق السلع الضرورية

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٣٥٤ - ٣٧٣
ISSN: 2222-6583

وغيرها من مواد الأولية مثل (التمور والجلود واللحوم ، مصارين، وغيرها) ،التي حاجة الدول من تلك

السلع.سوف يتم التوضيح من خلال الشكل (٢)

شكل (٢) الاهمية النسبية للصادرات العراقية للدول غير الاعضاء في منظمة التجارة العالمية

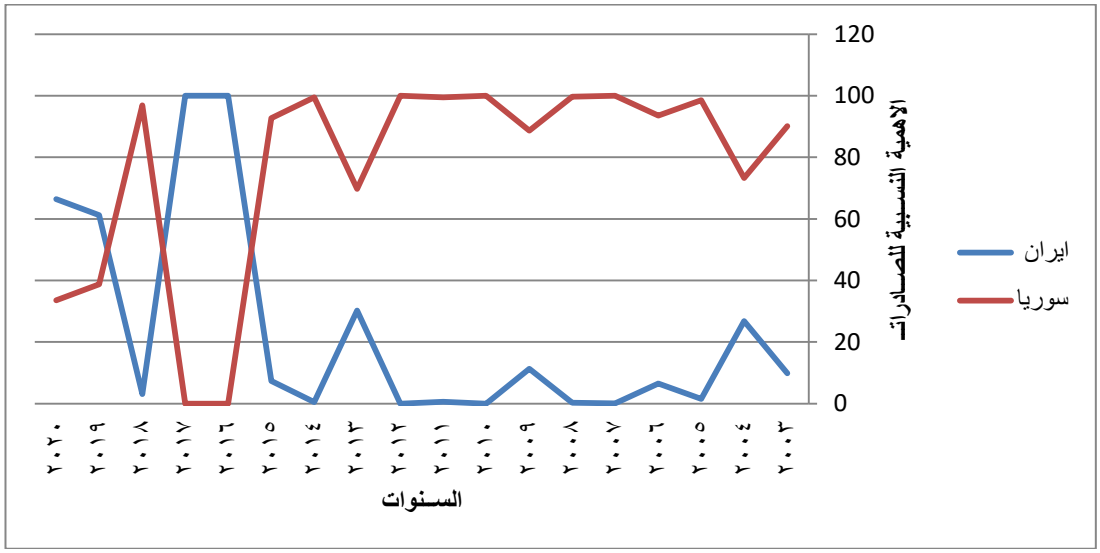

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (٢)

المبحث الثالث/تحليل المتغيرات الاقتصادية لبعض الدول الجوار (سوريا وايران)

المطلب الاول / تقدير العلاقة بين الاستيرادات العراقية من دول الجوار (ايران وسوريا) وبين الناتج المحلي الاجمالي العراقي :

اولاً: اختبار ديكي فولر الموسَّع لجذر الوحدة للدول غير الأعضاء

جدول (٣) نتائج اختبار التكامل المشترك للاستيرادات للدول الأعضاء

النوع	المتغيِّر	رتبة التكامل	المستوى			الفرق الأول		
			Non	A	B	Non	A	B
الدول غير الأعضاء	MI	I(1)	2.107	1.748	1.066	4.675*	4.549*	3.897*
	MSY	I(1)	-3.074*	-1.735	-1.440	-2.863*	-2.766*	-3.882*
	Msum	I(1)	1.950	1.054	1.1389	4.186*	4.585*	-4.473*

a تعني الانحدار يحتوي علًى قاطع فقط

b تعني الانحدار يحتوي علًى قاطع واتجاه عام

non تعني الانحدار لا يحتوي علًى قاطع ولا اتجاه عام

* تعني معنوي عند مستوى معنوية ٥%

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد علًى مخرجات برنامج Eviews.12

ثانيا: نتائج اختبارات دالة الناتج المحلّي بالنسبة لاستيرادات الدول ايران وسوريا(اختبار جوهانسون، واختبار الحدود

جدول (٤) نتائج اختبارات دالة الناتج المحلّي بالنسبة لاستيرادات الدول غير الأعضاء

المتغيّر	اختبار جوهانسون			اختبار الحدود						النتيجة
	العلاقة	Trace	الاحتمالية	F	القيم الحرجة	%10	5%	1%		
نموذج الدراسة	None	75.90685	0.0150	2.26	الدنيا	2.2	2.56	3.29		وجود تكامل مشترك
	At most1	42.81578	0.1371		العليا	3.09	3.49	4.37		
	At most2	20.39576	0.3964							
	At most 3	7.422266	0.5291							
	At most 4	2.045090	0.1527							

المصدر من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج Eviews.12

يُبيِّن الجدول (٤) نتائج اختبارات التكامل المشترك وفق منهجية جوهانسون ووفق اختبار الحدود، ونلاحظ بأنّ النموذج الدراسة وفق اختبار جوهانسون كانت له أربع علاقات تكاملية مشتركة واحدة منها معنوية لكون قيمتها الاحتمالية كانت أقل من (5%)، ونلاحظ كذلك ان نموذج الدراسة ووفق اختبار الحدود إذ كانت قيمة إحصائية (F) بواقع (2,26) وهي أقل من القيم الحرجة العليا عند مستوى معنوية (5%) و(1%) وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين متغيّرات الدراسة.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٣٥٤ - ٣٧٣
ISSN: 2222-6583

جدول (٥) نتائج اختبارات دالة الناتج المحلّي الإجمالي بالنسبة لاستيرادات الدول غير الأعضاء

المتغيّرات	المعلمات المقدَّرة	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	P-value	R^2	Adj. R^2	F	P-value	D.W
C	B0	39855539	21414665	1.861133	0.0855	0.83	0.79	20.41	0.000	1.84
MI	B1	-0.807587	0.732374	3.102698	0.0202					
MSy	B2	10.14259	9.351191	1.084631	0.2978					

المصدر من إعداد الباحث بالاعتمادعلّى مخرجات برنامج Eviews.12

بناءً علّى نتائج الجدول أعلاه فإنَّ المعادلة الأولية للنموذج سوف تكون كالأتي:

إذ سيتَمَّ تفسير نتائج الجدول (٥) ومعرفة المتغيّرات التي لها تأثير في معادلة النموذج.

يلاحظ من نتائج الجدول (٥) أن القدرة التفسيرية للأنموذج المقدَّر R^2 كانت (83%)و قيمة Adjusted R-squared (79%) اي إنَّ المتغيّرات المستقلة الداخلة في الأنموذج المقدَّر تفسره (0.87) من التغيّرات في المتغيّر التابع، أمَّا (0.21) الباقية فيرجع سببها إلى وجود متغيّرات اخرى لم تدخل في نموذج الدراسة، كما تبين ان النموذج ذو دلالة معنوية إذ كانت قيمة اختبار F المحسوبة (20.41) وهي اكبر من قيمة F الجدولية والتي بلغت (2.48) عند مستوى معنوية (5%) اي إن الأنموذج المقدَّر معنوي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

وعن طريق الجدول (21) نلاحظ ان قيمة (t المحسوبة) لمعلمة متغيّر الاستيرادات من ايران (MI) والبالغة (٣.٠٨٨٢٤٩)هي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (1.31) عند مستوى معنوية 5% ، وعليه قبول الفرضية البديلة، ونستنتج من ذلك بأن للمعلمة (B1= -٠.٨٠٧٥٨٧) تأثير معنوي في الناتج المحلّي الإجمالي(GDP)، أمَّا قيمة (t المحسوبة) لمعلمة المتغيّر (MSy) البالغة (١.٠٨٤٦٣١) وهي أقل من قيمة T الجدولية البالغة (1.31) عند مستوى معنوية (5%)، وعليه قبول فرضية العدم، ونستنتج من ذلك بأن للمعلمة (B2) تأثير غير معنوي في الناتج المحلّي الإجمالي(GDP).

ومن أجل الكشف عن مشكـــــلة الارتباط الذاتـــــي إذ تَمَّ استخدام **اختبار (D.W)** إذ كانت القيمة المحسوبة (D.W) لهذا النموذج (1.84) وتَمَّ مقارنتها بالقيمة الجدولية العليا (DU=1.56) والسفلى

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٣٥٤ ـ ٣٧٣
ISSN: 2222-6583

(DL=1.28) إذ نلاحظ أن قيمة (D.W) المتحقَّقة تقع في منطقة الحسم، أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

كما أظهر اختبار Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط التسلسلي و اختبار Heteroskedasticity Test: Harvey عدم تجانس التباين لدالة الناتج، إذ إنَّقيمة اختبار(F= 3,1137) و(7.108 =) Chi–Square كانت غير معنوية اي سنقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي وكذلك خلوا الأنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

وعن طريق النتائج التي تَمَّ التوصل اليها فإنَّ النموذج سيكون:

GDP = – 0.807587*MI

يظهر من الأنموذج المقدَّر أنَّ (39855539) هو ثابت المعادلة الذي تُمَّثل قيمته قيمة المتغيِّر التابع في حالة كون المتغيِّرات المستقلة مساوية للصفر، كما يُبيِّن الأنموذج ان المعلمة (MI) الصادرات ذات قيمة سالبة، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الاستيرادات من ايران (MI) والناتج المحلّي الإجمالي (GDP)، اي ان زيادة الاستيرادات من ايران بمقدار وحده واحده يؤدّي إلى نقصان في الناتج المحلّي الإجمالي بمقدار (0.80–)، إذ ان زيادة الاستيرادات من ايران ستعمل علَّى نقصان الناتج المحلّي الإجمالي في العراق.

كما يُبيِّن النموذج ان المعلمة MSy الاستيرادات من سوريا ذات قيمة غير معنوية، وهذا يعني عدم وجود علاقة بين الاستيرادات من سوريا (MSy) والناتج المحلّي الإجمالي في العراق.

كما نلاحظ أنَّ معلمة تصحيح الخطأ أو سرعة التكيف بلغت (0.218–) وهي معنوية عند مستوى (5%)، اي إنَّ الانحرافات في الأجل القصير تصحح بنسبة (21.8%) تجاه القيمة توازنيه طويلة الأجل خلال العام نفسه ،أي إنَّ سرعة التكيف

منخفضة نسبيا في الأنموذج، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الأجل.

المطلب الثاني : تقدير العلاقة بين الصادرات العراقية الى دول الجوار (ايران وسوريا):

جدول (٦) نتائج اختبارات دالة الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة لصادرات الدول ايران وسوريا

المتغيرات	المعلمات المقدرة	Coefficient	Std. Error	T–Statistic	P–value	R^2	Adj. R^2	F	P–value	D.W
C	B0	32597735	21693915	1.502621	0.1568	0.83	0.79	20.75	0.000	1.772
XI	B1	–	1112.4	–	0.49					

		788.9190	09	0.709199	07					
XSy	B2	213.4880	152.3123	1.401647	0.1844					

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

بناءا على نتائج الجدول اعلاه فأن المعادلة الاولية للنموذج سوف تكون كالاتي:

GDP = 32597735 −788.9190*XMI +213.4880*XSy

إذ سيتم تفسير نتائج الجدول (٦) ومعرفة المتغيرات التي لها تأثير في المعادلة النموذج.

يلاحظ من نتائج الجدول رقم (٦) ان القدرة التفسيرية للانموذج المقدر R^2 كانت (83%) و قيمة Adjusted R-squared (79%) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسره (٠.٧٩)من التغيرات في المتغير التابع، اما (0.21) الباقية فيرجع سببها الى وجود متغيرات اخرى لم تدخل في نموذج الدراسة ، كما تبين كذلك ان النموذج ذو دلالة معنوية اذ كانت قيمة اختبار F المحسوبة (٢٠.٧٥) وهي اكبر من قيمة F الجدولية والتي بلغت (2.48) عند مستوى معنوية 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

ومن خلال الجدول(٣) أذ نلاحظ ان قيمة (t المحسوبة) لمعلمة متغير الصادرات الى ايران هي(XI) والبالغة (٠.٧٠٩١٩٩−)هي اقل من قيمة T الجدولية البالغة (1.31) عند مستوى معنوية 5% ، وعليه قبول فرضية العدم، ونستنتج من ذلك بأن للمعلمة (B1) تأثير غير معنوي في الناتج المحلي الاجمالي(GDP)، أما قيمة (t المحسوبة) لمعلمة المتغير (XSy) البالغة (٠.١٨٤٤) وهي اقل من قيمة T الجدولية البالغة (1.31) عند مستوى معنوية (٥%)، وعليه قبول فرضية العدم، ونستنتج من ذلك بأن للمعلمة (B2) تأثير غير معنوي في في الناتج المحلي الاجمالي(GDP).

ومن أجل الكشف عن مشكـــــلة الارتبـــــاط الذاتـــــي أذ تم استخدام **اختبار (D.W)** إذ كانت القيمة المحسوبة (D.W) لهذا النموذج (١.٧٧) وتم مقارنتها بالقيمة الجدولية العليا (DU=1.56) والسفلى (DL=1.28) اذ نلاحظ أن قيمة (D.W) المتحققة تقع في منطقة الحسم، أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ومن خلال النتائج التي تم التوصل اليها فأن معلمات النموذج كانت جميعها غير معنوية، وهذا يعني عدم وجود علاقة بين الصادرات العراقية مع ايران وسوريا قيد الدراسة والناتج المحلي الاجمالي في العراق.

كما نلاحظ من مخرجات برنامج Evews.12 ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (٠.١٦٦−) وهي معنوية عند مستوى 5%، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة

(١٦.٦%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال السنة نفسها اي ان سرعة التكيف منخفضة نسبيا في الانموذج، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

الاستنتاجات:

بناء على النتائج التي تم التوصل اليها من خلال تحليل متغيرات الدراسة تم كتابة الاستنتاجات الاتيه:

١. –جاءت نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة اذ تبين ان السلاسل الزمنية لأغلب المتغيرات كانت مستقرة عند الفرق الاول وليس عند المستوى الاصلي وهذا يدل على عدم استقرار البيانات طيلة مدة الدراسة إذ تناوبت ما بين صعود وانخفاض في الاستيرادات والصادرات لدول الجوار ايران وسوريا

٢. – فيما يخص النتائج التي تم الحصول عليها من خلال لبعض الدول الجوار (ايران وسوريا، اذ تبين ان هنالك تأثير للاستيرادات من ايران على الناتج المحلي الإجمالي؛ بسبب الأسعار المخفضة واستخدام سياسة الإغراق في السوق المحلية.

٣. فيما يخص النتائج التي تم الحصول عليها من خلال صادرات للدول الجوار (ايران وسوريا) ،اذ تبين ان ليس لها تأثير على الناتج المحلي الاجمالي؛ بسبب ضعف البنية التحتية و محدودية المنتجات المحلية التي تصدرها الدولة.

٤. يُعد الاقتصاد العراقي اقتصاد وحيد الجانب، يعتمد على انتاج وتصدير سلعة واحدة وهي النفط الخام ، مما جعلة يعتمد على الاستيرادات من بعض دول الجوار ودول اخرى بصورة شبة تامة ويشجع هذه الدول على استغلال الفرصة وملئ السوق العراقية تابعاً لهذه الدول مما يعد تهديداً للأمن الغذائي الوطني .

٥. – لقطاع التجارة الخارجية اهمية كبيرة للاقتصاد العراقي وتبرز بوضوح نتيجة المساهمة الواسعة في الناتج المحلي الإجمالي ولاعتماد مختلف القطاعات على هذا القطاع الذي يوفر مستلزمات الإنتاج فضلا عن توفير العملات الصعبة لتمويل مختلف برامج ومخططات التنمية

التوصيات:

من خلال ما تقدم من نتائج واستنتاجات تم كتابة التوصيات الاتيه:

١– العمل على تطوير البيئة الاقتصادية مع زيادة القدرة التنافسية مع الدول المجاورة

٢– استمرار تعظيم النمو في الصادرات غير النفطية عمل تنوع في مصادر ايرادات الدولة العراقية من اجل مواجهة اي انخفاض لأسعار النفط عالميا.

٣– التقليل من الاستيرادات لاسيما السلع غير الاساسية والتعويض عنها بالمنتج المحلي قدر الامكان.

٤- زيادة الإنتاج المحلي للمواد والسلع من اجل إحداث التوازن بشكل عام بين العرض والطلب على السلع والخدمات.

٥- تشجيع الاستيرادات التي تقتصر على ادخال التكنولوجيا المتطورة والسلع الإنتاجية وتسخيرها لخدمة ودعم التطور الاقتصادي الوطني ، والعمل على تقليل الاستيراد من السلع الاستهلاكية .

٦- اتباع برنامج لرفع الإنتاجية وتحسين الجودة بهدف زيادة الصادرات كماً ونوعاً ورفع القدرة التنافسية للمنتج المحلي في الداخل والخارج ، والقيام بحماية المنتج المحلي تجاه الاستيرادات عن طريق حماية الصناعات الناشئة ، والعمل على متابعة سياسات الإغراق التي يتعرض لها السوق المحلي واتخاذ اجراءات وتدابير وقائية .

٧- يستلزم التحول الاقتصادي في العراق الى اتخاذ اجراءات لتطوير قطاع التجارة الخارجية وحفز الصادرات غير النفطية عن طريق التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وعدم اغفال دور الملحقيات التجارية في تعزيز

٨- المصالح التجارية والاقتصادية بين العراق و الدول الأخرى .

المصادر:

١. جويد ،رائد فاضل، ٢٠١٣،النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلد ٥، العدد١٧،جامعة تكريت.

٢. حشيش، عادل احمد، 1978، محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية، مكتبة مكاوي، بيروت.

٣. دبس، ممدوح، ٢٠٠٢،التخصص المكاني الإنتاجي للأشجار المثمرة في المحافظات السورية، مجلة جامعة دمشق، المجلد١٨،العدد الثاني، دمشق.

٤. الشافعي ، محمد ابراهيم محمود، ٢٠٠٥،ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العربي الخامس حول (دور العلاقات الاقتصادية الدولية في منظومة الاقتصاد القومي) ، القاهرة.

٥. الصوص، شريف علي ،2012، التجارة الدولية الأسس والتطبيقات، ط1، دار أسامة، الأردن.

٦. طاهر البياتي، خالد الشمري، ٢٠٠٩، مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن .

٧. عجمية، محمد عبد العزيز ،1980، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الخامسة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

٨. القريشي، مدحت كاظم،2010، تأثيرات انضمام العراق لمنضمة التجارة العالمية على الصناعة العراقية على الاقتصاد الوطني، مجلة المنصور – جامعه المنصور العدد 14-جزء الأول.

٩. كنونه، أمين رشيد،1978، الاقتصاد الدولي، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة المستنصرية، العراق.
١٠. محمد، جاسم،2013، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والطباعة، الأردن.
١١. نوري، محمد برهان، ١٩٨٥،العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية ، مركز التدريب التجاري ،ط١، دار الكتب والوثائق ، العراق
١٢. Robert M. Dunn & John H. Mutti، international economic، 2004، NEWYORK،Routledge